
الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**The digital economy as a basic pillar for improving the competitiveness of small and medium enterprises**

رحالي سيف الدين
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة بومرداس
مخبر الآليات القانونية للتنمية
s.rahali@univ-boumerdes.dz

لكحل نورة *
المركز الجامعي عبد الله مرسلتي تيبازة
معهد الحقوق و العلوم السياسية
مخبر المؤسسات الدستورية و النظم السياسية
lakehal.nora@cu-tipaza.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/03/14 تاريخ قبول المقال: 2025/08/20 تاريخ نشر المقال: 2025/09/25

الملخص:

يعد الاقتصاد الرقمي أحد النتائج المنبثقة عن العولمة في ظل التطورات التكنولوجية التي مست بكل القطاعات و منها الاقتصادية ، حيث سعت الجزائر على تجسيد مشروع الجزائر الالكترونية منذ 2013 ، وذلك لتعزيز الانفتاح الاقتصادي من خلال دسترة أهم حرية اقتصادية ألا و هي حرية التجارة و الاستثمار و المقاولاتية كمظهرا من مظاهر اقتصاد السوق الحر ، لذا تكمن فعالية النشاطات الاقتصادية في وجود قطاع مؤسساتي يعكس عملية التنويع الاقتصادي، و أهم فاعلة في السوق التنافسي هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أصبحت مواكبة للتكنولوجيات الحديثة من أجل تحسين تنافسيتها وفقا لمتطلبات عصرنة الواقع الإداري في المجال الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي ، المقاولاتية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، التنويع الاقتصادي، التنافسية القانونية.

Abstract :

The digital economy is one of the results emerging from globalization in light of the technological developments that have affected all sectors, including the economic ones. Algeria has sought to implement the Electronic Algeria project since 2013, in order to

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

enhance economic openness through the constitutionalization of the most important economic freedom, which is the freedom of trade, investment and entrepreneurship. As a manifestation of a free market economy. So The effectiveness of economic activities lies in the presence of an institutional sector that reflects the process of economic diversification, and the most important actors in the competitive market are small and medium enterprises that have become abreast of modern technologies in order to improve their competitiveness in accordance with the requirements of modernization of administrative reality in the economic field.

Keywords: Digital economy, entrepreneurship, small and medium enterprises, economic diversification, Legal competitiveness.

المقدمة:

يعد الحقل الاقتصادي من بين محركات الإنعاش الاقتصادي للدول ، فقد شهد العالم حقبة زمنية نتجت عنها تغييرات مست بمختلف الميادين خاصة منها الاقتصادية ، حيث جاءت العولمة بثورة تكنولوجية ، أحدثت انفجارا معلوماتي سريع التطور في ظل تحررات اقتصادية عززت من تنافسية قطاع المؤسسات في الأسواق باستخدام تقنيات التجارة الالكترونية في مختلف المعاملات ، وذلك منذ بداية ظهور ما يعرف بـ " اقتصاد المعرفة " الناتج عنه ما يسمى بـ " الاقتصاد الرقمي " سنة 1995 ، هذا الأخير الذي أصبح تصورا حديثا للأنشطة الاقتصادية يتماشى مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة ، و الذي أدى بحتمية استعماله في البنى التحتية و المسار العملي للمؤسسات خاصة منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنظمة لأحكام تطويرها بموجب القانون التوجيهي رقم 17-02.¹

أضحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حجر الأساس للدفع بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و لما تلعبه في إرساء معالم بديلة للنهوض بالاقتصاد الوطني² ، حيث تشكل 80 % من نسيج القطاع المؤسسي حاليا و الذي تحكمه مبادئ اقتصاد السوق الحر المتبنى صراحة منذ 1996³ إلى غاية التعديل الدستوري

¹ - قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة في 12 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 11 يناير 2017.

² -لكحل نورة ، فرقاني قويدر نور الاسلام ، الاقتراض المصرفي كخيار تمويلي لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، جانفي 2024 ، مجلد 08 العدد 1 ص 26.

³ - المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 7 ديسمبر 1996 المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996 ، الجريدة الرسمية العدد 76 الصادرة في 08 ديسمبر 1996.

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لسنة 2020⁴ من خلال المادة 61 منه و المكرسة لـ " حرية المقاولاتية" في إطار منافسة حرة و نزيهة كشرط أساسي لممارسة الأنشطة الاقتصادية القائمة على مبادئ عديدة تجسد التطبيق الفعلي لمبدأ حرية التجارة والاستثمار في السوق ، هذا الأمر الذي يعكس أهمية الموضوع الذي سنركز من خلاله على دور الاقتصاد الرقمي في ترقية تنافسية القطاع المؤسساتي المكون من مؤسسات تلعب دورا في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية ، و باعتبار أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتلة اقتصادية في ظل التنوع الاقتصادي الذي تشهده الجزائر في الآونة الأخيرة المرتبط بحتمية رقمنة المعاملات كتجسيدا لمشروع استيراثية الجزائر الالكترونية لسنة 2013 وفقا لما تتطلبه مقتضيات التجارة الالكترونية ، يطرح التساؤل التالي :

كيف للاقتصاد الرقمي تدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السوق الجزائرية ؟

و للإجابة على الإشكالية و قصدا منا الإلمام بأهم جوانب دراستنا للموضوع ، ارتأينا إلى التقسيم الثنائي لبحثنا و المتمثل في المبحث الأول المعنون بـ " الاقتصاد الرقمي كنتيجة لتطور الفكر الاقتصادي" أما فيما يخص المبحث الثاني فخصصناه لـ " تجسيد الاقتصاد الرقمي في إطار تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" متبعين في ذلك وفقا للتكامل المنهجي ، المنهج الوصفي بعرضنا للسياق النظري للاقتصاد الرقمي ، المنهج المقارن لتبيان بعض الاختلافات المفاهيمية و بالاعتماد على تقنيات المنهج التحليلي للنصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع .

المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي كنتيجة لتطور الفكر الاقتصادي

ظهر معنى الاقتصاد الرقمي مع بداية النمو السريع لقطاع المعلومات و الاتصالات و توسع شبكة الانترنت في مطلع التسعينات⁵ ، حيث تعود أصوله إلى " اقتصاد المعرفة" الذي ذكر من قبل العالم الأسترالي "ماكلوب" لأول مرة سنة 1962 ، حيث يقوم اقتصاد المعرفة حسب رأيه على استخدام المعرفة و المهارة و الابتكار كمصادر إستراتيجية للمنافسة ، ثم يليه استحداث العالم الاقتصادي " بورات "لمصطلح آخر ألا هو " اقتصاد المعلومات " ، اقتصاد يدل على استخدام المعلوماتية في القطاعات الاقتصادية ، إلى غاية

⁴ - المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020 ، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري ، المصادق عليه في استفتاء الأول من نوفمبر سنة 2020 ، الجريدة الرسمية العدد 82 الصادرة في 30 ديسمبر 2020.

⁵ - Olivier .Bosmel , Giles Leblanc « qu'est que l'économie numérique » CERNA ,France , 1999 p 3/5

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهر مصطلح " الطريق السريع للمعلومة " سنة 1992 في الولايات المتحدة الأمريكية و ركز عليه نائب الرئيس الأمريكي Al Gore آنذاك بأمره بوضع البنية التحتية للمعلومات في متناول الأمريكيين⁶ إلى غاية بروز مصطلح "الاقتصاد الرقمي" لأول مرة في اليابان من قبل أستاذ و خبير أبحاث في خضم ركود اليابان في التسعينات⁷ ، و تأليف كتاب عنه سنة 1995⁸ من قبل مدير الاعمال الكندي Don Tapscott المعنون بـ " الاقتصاد الرقمي : الوعد و الخطر في عصر الذكاء الشبكي " .

لذا لابد من التطرق إلى "الإطار العام للاقتصاد الرقمي " في المطلب الأول و إلى " مركبات الاقتصاد الرقمي " في المطلب الثاني .

المطلب الأول: الإطار العام للاقتصاد الرقمي

يعد الاقتصاد الرقمي التصور الاقتصادي للأنشطة التي تربطها علاقة بالتقنيات الرقمية⁹ في ظل التطور السريع للتكنولوجيا و تبلور الرقمنة في القطاعات الاقتصادية ، لذا لابد من البحث عن مضمون هذا المصطلح بتقسيم دراسته إلى نقطتين ، الأولى حول "مفهوم الاقتصاد الرقمي " و الثانية حول "المصطلحات المشابهة للاقتصاد الرقمي" لعرض مختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالموضوع .

أولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي

يتطلب لدراسة السياق النظري للاقتصاد الرقمي التطرق إلى تعريف الاقتصاد الرقمي كنقطة أولى ثم إلى أهم خصائصه كنقطة ثانية كالتالي :

أ-تعريف الاقتصاد الرقمي Digital Economy :

قد نجد عدة تعريفات للاقتصاد الرقمي إلا أنه لا يوجد تعريف جامع مانع له ، و من أهم التعريفات هو تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD على أنه " جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المداخلات الرقمية و البنية التحتية الرقمية و الخدمات الرقمية و البيانات أو تلك التي

⁶ - سالم أحمد ، مصطفى بن حسين تعميم الاقتصاد الرقمي في المؤسسة الجزائرية مجلة اقتصاد المال و الأعمال المجلد 05 العدد ديسمبر 2020 ص 578/567 .

⁷ - Don Tapscott ,Digital Economy ,20TH Anniversary Edition ,p 2

⁸ - <https://ar.m.wikipedia.org> consulté le 25/04/2023

⁹ - حسين العلمي ، دور الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في تحقيق التنمية المستدامة ، ماجستير تخصص إدارة الأعمال التنمية المستدامة ، جامعة قسنطينة 2013 ص4 .

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تساعد استخدام مداخلات رقمية على دعمها و تعزيزها بشكل كبير يشمل جميع المنتجين و المستهلكين ، بما في ذلك الحكومة ¹⁰ ، بالإضافة إلى كونه الاقتصاد الذي يركز على استخدام تكنولوجيات المعلومات و الاتصال التي تسهل عملية تدفق كل من المعلومات و السلع و الخدمات و حركة رؤوس الأموال من و إلى أي نقطة في العالم ¹¹ ، و من خلال التعريفين السابقين ، يمكننا القول أنه: "يعد الاقتصاد الرقمي كنتيجة للتطور المستمر لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال في ظل مقتضيات التجارة الالكترونية ، و المرتكز على استعمال تقنيات الرقمنة في القطاعات التي تلعب دورا في إرساء ركائز التنمية الاقتصادية " .

ب- خصائص الاقتصاد الرقمي :

من خلال ما سبق نجد أن الاقتصاد الرقمي يتسم بخصائص معينة و على سبيل المثال أنه :

- 1- حديث النشأة ، حيث كانت أول بوارده كمصطلح في التسعينيات ، أما كمؤشر اقتصادي لقياس نسبة التنمية الاقتصادية في ظل وجود التجارة الالكترونية فذلك كان في الألفية الأخيرة ، خاصة الجزائر كونها عملت على عصرنه الاقتصاد منذ طرح مشروع الجزائر الالكترونية .
- 2 -سريع التطور ، نظرا لمواكبته للتغيرات التي قد تطرأ على تقنيات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال .
- 3-واسع النطاق ، لا يقتصر فقط على المستوى الوطني بل يتعدى أقاليمه كونه مؤشر عالمي لتصنيف اقتصاديات الدول .

ثانيا: المصطلحات المشابهة للاقتصاد الرقمي

نظرا لتشعب المجال الاقتصادي و كثرة المفاهيم المتداخلة فيه ، هذا ما يؤدي إلى ضرورة التفرقة بين المصطلحات التي تبدو للوهلة الأولى أنها تحمل نفس المعنى ، إلا أننا لو بحثنا في طيات كل مصطلح نجد تباينات جوهرية لكل منه كما سيوضح أسفله :

أ-الاقتصاد المعرفي Knowledge Economy :

¹⁰ - بن ونيسة ليلي ، اقتصاد المعرفة و النمو الاقتصادي في الجزائر ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة ، العدد ، جامعة معسكر ، الجزائر ص87 .

¹¹ - آيث قاسي عزو رضوان ، بن زيدان الحاج ، التجارة الالكترونية كمظهر من مظاهر الاقتصاد الرقمي ، مجلة الدراسات التسويقية و إدارة الأعمال بشار ، المجلد 2 ، العدد 1 ، جانفي 2018 ص25.

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبحت المعرفة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ، حيث يعد الاقتصاد المعرفي نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية و شبكة الانترنت ، و مرتكز بقوة على المعرفة و الإبداع و التطور التكنولوجي ، خاصة فيما يتعلق بتقنيات الإعلام و الاتصال¹² ، و نجد أنه يعرف على أساس إحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي و تنظيمه ليصبح أكثر استجابة و انسجاما مع تحديات العولمة و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، ، إلا أنه لابد من التفرقة بين مصطلحين¹³ من خلال الجدول التالي و هما:

الاقتصاد المبني على المعرفة	الاقتصاد المعرفي
ذلك الاقتصاد الذي تلعب فيه المعرفة دورا في خلق الثروة ، حيث يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي و قواعده في مختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و الإنتاجية في ظل مجتمع معلوماتي.	هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة ، من خلال مساهمته في إعداد دراسة نظم تصميم و إنتاج المعرفة ، ثم تطبيق الإجراءات الواجب تطويرها .

باستقراء أهم الفروقات تبين لنا أن الاقتصاد الرقمي هو التطبيق العملي للاقتصاد المعرفي كون هذا الأخير أشمل لاحتوائه للمعلومات التي تعد مصدر قوة للاقتصاد الرقمي .

ب-الرقمنة Digitalisation :

عملت الجزائر على تكريس البيئة الرقمية كاستراتيجية نحو الحكومة الالكترونية ، حيث أصبحت الرقمنة حتمية لتحقيق أهداف الثورة التكنولوجية ، و هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي و ذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الالكتروني ، و عادة ما تشير الرقمنة إلى تحويل النصوص المطبوعة أو الصور سواء كانت صور فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط إلى إشارات ثنائية باستخدام نوع من تقنيات المسح الضوئي scanning التي تسمح بعرض نتيجة على شاشة الحاسوب أو حتى عبر تطبيقات الهواتف الذكية ك "camscanner"¹⁴ لهذا يمكننا القول أن الرقمنة هي المصدر الرئيسي للاقتصاد الرقمي .

¹² - موسى رحمان ، نحو توظيف إنساني لمنتجات المعرفة ، الملتقى الدولي المعرفة ، الركيزة الجديدة و النمو في التنافسي للمؤسسات و الاقتصاديات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بسكرة 2005، ص6.

¹³ - عدنان مصطفى البار ، تقنيات التحول الرقمي ، كلية الحاسبات و تقنية المعلومات ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية 2018 ص2 .

¹⁴ - الهام يحيوي ، سارة قرابصي ، التسويق الرقمي ، كيفية تطبيق التحول الرقمي في مجال التسويق ، مجلة التنمية الاقتصادية ، جامعة الوادي ، الجزائر ، المجلد 4 العدد 2 كانون الأول 2019 ص 135.

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ج-التحول الرقمي Digital Transformation :

يعد التحول الرقمي الاستخدام الفعال للأصول الرقمية المتاحة حالياً و استثمارها بهدف إعطاء نتائج و إيرادات أفضل ، مثلاً : تجديد رخص القيادة و المركبات الكترونياً من خلال المواقع الالكترونية ، و عبارة عن عملية انتقال المؤسسات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات و الخدمات و توفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها عبر بناء استراتيجيات رقمية¹⁵ ، فالتحول الرقمي في المؤسسات يسرع في طريقة العمل اليومية ، بحيث يتم ذلك عن طريق استغلال تطور التكنولوجيات لخدمة المتعاملين مع المؤسسة¹⁶ و لا يقتصر ذلك على رقمنة المؤسسة فقط بل يتمثل في تطوير نشاط المؤسسة في بيئة رقمية ملائمة ، و مقارنة بالاقتصاد الرقمي نجد أنه جزئية لتطور التحول الرقمي الذي يشهده العالم حالياً خاصة في القطاع المؤسساتي .

المطلب الثاني: مرتكزات الاقتصاد الرقمي

باعتبار أن الاقتصاد الرقمي متعدد المصادر و التي تعد أساس وجوده في الواقع الاقتصادي سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني ، لذا يمكننا تقسيم مرتكزاته التي يقوم عليها إلى نوعين ، الأولى المتمثلة في " المرتكزات التكنولوجية " ، على أن نخصص النوع الثاني " للمرتكزات الاقتصادية " .

أولاً: المرتكزات التكنولوجية :

تمثل تكنولوجيات الإعلام و الاتصال مجموع المعارف و الخبرات و المهارات اللازمة لتصميم و لتصنيع منتجات أو إنشاء مشاريع لهذا الغرض¹⁷ ، و بالرجوع إلى المصطلح نجد أنه يحتوي على ثلاثة جزئيات و هي كالتالي :

1-التكنولوجيا Technology :

تعد التكنولوجيا من نتاج العولمة و مرتكزا أساسيا لوجود الاقتصاد الرقمي ، فهي التطبيق المنظم للمعرفة و الخبرة المكتسبة عن طريق البحث¹⁸ ، حيث يرجع أصل المصطلح إلى الكلمة اليونانية المتكونة من

¹⁵ - جمال داود سليمان ، اقتصاد المعرفة ، الطبعة الأولى ، دار البازوري للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2009 ص6.

¹⁶ آيث قاسي عزو رضوان ، بن زيدان الحاج ، المرجع السابق ص26.

¹⁷ - العلمي بيلة لزرق ، حاج بن زيدان ، الاقتصاد الرقمي الفجوة الرقمية ، حالة الجزائر ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة مستغانم 2017 ص155.

¹⁸ - العلمي بيلة لزرق ، حاج بن زيدان ، مرجع نفسه ص161 .

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقطعين، الأول المتمثل في Techno و التي تعني التشغيل الصناعي ،أما القطع الثاني Logos الذي يعني العلم و المنهج¹⁹.

2-الإعلام Information :

صنفت بعض الدول الإعلام كسلطة رابعة للدور الذي تلعبه في المجال السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي ، فنجد أن المشرع الجزائري عرف النشاط الاعلامي في القانون العضوي الجديد 23-20²⁰ المتعلق بالإعلام من خلال المادة 2 منه على أنه " كل نشر للأخبار و الصور و الآراء ، و كل بث لأحداث ووسائل و أفكار و معارف و معلومات عن طريق دعامة مكتوبة الكترونية أو سمعية بصرية ، موجه للجمهور أو فئة معينة " ، فباستقراء المادة أعلاه نجد أن الاقتصاد الرقمي في غالبية الأمر أنه يستعين بالإعلام كوسيلة الكترونية مرئية من خلال قنوات تلفزيونية تهتم بأخبار الاقتصاد لتدعيم توسع الاقتصاد الرقمي على المستوى الافتراضي ، أو مكتوبة بعد ما اعترف الدستور بحرية الصحافة الالكترونية من خلال المادة 54 من التعديل الدستوري 2020 أو من خلال مواقع الكترونية تجسد معالم عصرنة الاقتصاد في ظل الرقمنة .

3- الاتصال Communication :

يرجع أصل كلمتها إلى الكلمة اللاتينية Communis ، و معناها عام و مشترك commun أي أن الاتصال كعملية يتضمن المشاركة أو التفاهم حول شيء أو فكرة أو سلوك ما²¹ ، حيث عرف المشرع الاتصالات في القانون رقم 18-04²² المتعلق بالاتصالات الالكترونية ، المادة 10 ، الفقرة الأولى منه " كل إرسال أو تراسل أو استقبال علامات أو إشارات أو كانت طبيعتها ، عبر الأسلاك أو الألياف البصرية أو بطريقة كهرومغناطيسية " ، لذا فتقنيات الاتصال منذ زمن تعد الوسيلة المثلى للتبادل المعرفي خاصة في ما يخص الاقتصاد الرقمي ، فنجد الدول تسعى دوما لتطوير وسائل الاتصال مواكبة للمقاييس العالمية و تسهيلا لتحقيق الانفتاح الاقتصادي .

¹⁹ - غسان قاسم اللامي ، ادارة التكنولوجيا ، مفاهيم و مداخل تقنيات تطبيقات ، طبعة 1 ، دار المناهج ، عمان ، 2006 ص22.

²⁰ - قانون العضوي 23-14 مؤرخ في 10 صفر 1445 الموافق لـ 27 أوت 2023 المتعلق بالإعلام ج.ر العدد 56 الصادرة في 12 صفر 1445 هـ الموافق لـ 29 أوت 2023.

²¹ - حسن عماد مأكري ، ليلي حسن السيد ، الاتصال و نظرياته المعاصرة ، الدار المصرية ، القاهرة ، 2003 ص 23.

²² - قانون 18-04 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق لـ 10 ماي 2018 الجريدة الرسمية العدد 27 ص 6.

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا: المرتكزات الاقتصادية

يعد الاقتصاد من الأعمدة الأساسية للأنظمة الاقتصادية للدول ، خاصة منها المتبناة للرأسمالية و التي تلعب دورا هاما في تكريس الحريات الاقتصادية منها حرية المبادرة الفردية و الاستثمار ، و من بين هذه المرتكزات التي تساهم في ترقية الاقتصاد الرقمي هي البورصة و التجارة الالكترونية .

1-البورصة Stock Market :

تصنف البورصة على أنها أداة لدوران انتقال رؤوس الأموال و مقياسا لدرجة تطور الاقتصاد ، فقد أثبتت التجارة أن حالة سوق البورصة تشير بشكل تام إلى تطور القطاع الاقتصادي²³ ، و ترجع تسمية "البورصة " نسبة لاسم أحد كبار التجار الأغنياء " فان دي بورص " في "بروج " بلجيكا ، حيث كان التجار من مختلف المناطق يعقدون اجتماعاتهم في فندقه المعروف آنذاك²⁴ ، أما في الجزائر ، فمنذ دستور 1989²⁵ صدرت ترسنة من القوانين تمهيدا لتبني نظام اقتصادي جديد من بينهما ما يدعم فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية²⁶ ، حيث بدأ التحضير الفعلي لإنشائها من سنة 1990 ، و تم خلق كيان يشبه البورصة تحت تسمية شركة القيم المنقولة SVM و في سنة 1992 أصبحت تسمى ب بورصة القيم المنقولة في 17 ديسمبر 1997 تم الافتتاح الرسمي و الفعلي لبورصة الجزائر²⁷ ، و تتكون بورصة القيم المنقولة من سوقين²⁸ و هما :

-سوق سندات الدين ، الأول المتمثل من سوق السندات و هو عبارة عن سندات تصدرها الشركات ذات الأسهم و الهيئات الحكومية، أما الثاني فهو سوق كتل سندات الخزينة العمومية OAT المنشأ في 2008 المخصص للسندات القابلة للاستيعاب و الصادرة عن الخزينة العمومية و تضم حاليا 30 سند خزينة .

23 - نمر ربيعة ، دور البورصة في تفعيل التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر مجلة الدراسات التسويقية و إدارة الأعمال بشار، 2016العدد1 ص 87.

24 - عاشور عبد الجواد ، بعض جوانب النظام القانوني في أسواق رأس المال ، دار النهضة العربية، 1995 ص 12 .

25 - المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فبراير سنة 1989، المصادق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989 ج.ر العدد9

26 - موارد خطاب ، نشاط بورصة الجزائريين الواقع و المأمول ، مجلة العلوم الإنسانية بكرة، المجلد 22/العدد 01 2022 المركز الجامعي تمنراست الجزائر ص 1432.

27 - شقبق عيسى، أزغار يحي، محاولة قياس كفاءة السوق المالية الجزائرية مقارنة بتونس أعقاب الأزمة المالية العالمية . المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية الجزائر 3 ، العدد السابع ص53.

28- www.sgbv.dz consulté le 25/05/2023

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- سوق سندات رأس المال و المتكون من السوق الرئيسية المخصصة للشركات الكبرى و تضم 5 شركات منذ 2020²⁹ و هي " مجمع صيدال للأدوية ، فندق الأوراسي للسياحة ، أليانس للتأمينات ، أن -سي-أ روية للأغذية الزراعية ، بيوفارما للأدوية " ، أما فيما يخص السوق الثاني فهو المرتبط بموضوع بحثنا و المتمثل في سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تم إنشاء هذا السوق في سنة 2012 ، تضم هذه السوق حاليا شركة AOM invest للاستثمار .

2-التجارة الالكترونية Electronic commerce :

تعتبر التجارة شريان الحياة الاقتصادية³⁰ ، أما التجارة لاللكترونية وليدة تطور المعاملات التجارية ، حيث تعد عمليات التحويل النقدي للأموال من أولى تطبيقات الاللكترونية و التي كانت تتم بين الشركات المالية الكبرى ، وكان هذا في بداية 1970، حيث جاء التحويل الاللكتروني للوثائق بين المؤسسات ليتوسع بذلك مفهوم التجارة الاللكترونية³¹ و يعود تاريخ ثورة التجارة الاللكترونية إلى أحد المحللين الماليين Bezos Jeff مؤسس شركة " أمازون " أحد أكبر الشركات ، حيث أصبحت للشركات مواقع الكترونية منذ 1995 و امتدت لغاية 1999 و 2001³².

أ-تعريف التجارة الالكترونية :

اهتمت منظمة الأمم المتحدة ممثلة في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأونيسترال بوضع مشروع قانون التجارة الاللكترونية فتم ذلك في 16 ديسمبر 1996 ، حيث وافقت لجنة الأونيسترال على إصدار القانون النموذجي للتجارة الاللكترونية³³ ، و تعد سنغافورة أول دولة طبقت قانون التجارة الاللكترونية بإصدارها لقانون المعاملات الاللكترونية سنة 1998 ، و سعت منظمة التجارة العالمية³⁴ لتعزيز بساطتها على المستوى الدولي من خلال تطبيقها لسياسية التبعية الاقتصادية لبعض الدول المنظمة لها ، و عرفت التجارة الاللكترونية بأنها " أنشطة إنتاج للسلع و الخدمات و توزيعها و تسويقها و بيعها أو تسليمها للمشتري

²⁹_ www.sgbv.dz consulté le 26/05/2023

³⁰ -رحالي سيف الدين ، الضمانات القانونية لحماية المستهلك الاللكتروني ، أطروحة الدكتوراة تخصص قانون خاص ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بومرداس 2024 ص 2.

³¹ - كمال رزيق ، فطوم معمر ، مداخل بعنوان التجارة الاللكترونية كمحرك للاقتصاد الافتراضي ، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية ، المركز الجامعي خميس مليانة 14/13 مارس 2012 ، ص 5.

³² - صراع كريمة ، واقع و آفاق التجارة الاللكترونية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، تخصص استيراتيجية 2014 ص4.

³³_ www.Unicetral.org consulté le 26/06/2023

³⁴ - Organisation Mondiale du Commerce.

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الوسائط الإلكترونية" ، و من هنا نلاحظ انه لا يوجد تعريف موحد للتجارة الإلكترونية ، لذا يمكننا القول أن " التجارة الإلكترونية عبارة عن معاملات تجارية و اقتصادية تتمثل في إنتاج السلع و تقديم الخدمات والتي يتم تداولها عن طريق البيع والشراء بشكل الكتروني مدعم بوسائط مدعمة بشبكة الانترنت "

ب- أشكال التجارة الإلكترونية في الشركات :

للتجارة الإلكترونية أنواع من أهمها في الشركات الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة، كونها تلعب دورا في تفعيل التجارة الدولية ، و لهذا فهي تتمثل في ثلاثة أنواع :

1- بين شركة و شركة Business To Business : تمثل هذه التجارة 85 % من حجم التجارة الإلكترونية³⁵ ، و هي عبارة عن تعاملات بين شركات أعمال بائعة و شركات أعمال مشتريّة عبر شبكة الانترنت ، بمعنى آخر هي كل الصفقات المتعلقة بالبيع و الشراء التي تتم بين الشركات و يرمز لها بـ " **B2B**"³⁶.

2- بين شركة و مستهلك Business To Customer : انتشر هذا النوع كثيرا و يستخدم من قبل العميل لشراء المنتجات و الخدمات عن طريق الويب من خلال مراكز التسوق على الانترنت ، و هي تقدم كافة أنواع السلع و الخدمات للمستهلك ، و يستخدم هذا الشكل من قبل المنشأة التجارية للوصول إلى أسواق جديدة ، و يرمز لهذا النوع من التجارة بـ " **B2C**"³⁷.

3- بين شركة و حكومة Business To Government : و هي تجارة تغطي جميع التعاملات التي تتم بين وحدات الأعمال و الإدارات الحكومية ، من خلال عملية دفع الضرائب و الرسوم التجارية و رسوم الجمارك و الغرامات ، و كذا ما تقوم به الإدارات الحكومية من مشتريات من المؤسسات التجارية الكترونيا ، و يرمز هذا بـ " **B2G**"³⁸.

³⁵ - خضر مصباح الطيطي ، التجارة الإلكترونية و الأعمال الإلكترونية دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان 2008 ص 44.

³⁶ - صراع كريمه ، المرجع السابق ص 14.

³⁷ - Francis Merlin , B2B Stratégie de communication , deuxième tirage , Edition d'organisation , paris , France 2001 p 25 .

³⁸ - علاوي محمد لحسن ، مولاي لخضر عبد الرزاق ، مداخلات آليات التجارة الإلكترونية كأداة لتفعيل التجارة الإلكترونية البيئية ، الملتقى الدولي الرابع ، عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر ، المركز الجامعي خميس مليانة 27/26 أفريل 2011 ص4 .

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: تجسيد الاقتصاد الرقمي في إطار تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أصبح الاقتصاد الرقمي آلية لرفع تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اقتصاد السوق الحر، كونه يركز على استخدام تكنولوجيات المعلومات و الاتصال الحديثة ،و يعد مجالا مفضلا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ³⁹ فنجد أن "التنافسية" *compétitivité* كمصطلح اقتصادي أشمل من " المنافسة الصغيرة و المتوسطة" *concurrence* كمصطلح قانوني ، فالأولى يقصد بها قدرة المؤسسة الصمود أمام المتنافسين⁴⁰، و تدل على وجود ديناميكية بينهم و قدرتهم على تصريف سلعهم وخدماتهم في السوق ، في حين أن المنافسة تدل على وجود ترتيب بين المتنافسين و الشروط التي تتم فيها انسياب و تدفق السلع و الخدمات الموجهة للسوق وفقا لأحكام الأمر 03-03⁴¹ المتعلقة بالمنافسة المعدل و المتمم ، إلا أنهما مصطلحين يتداخلان إلى حد معين ينتج عنه ما يعرف "بالميزة أو القدرة التنافسية" *l'avantage concurrentiel* " على صياغة الاستراتيجيات التي تجعل المؤسسة في مركز أفضل سواء في القطاع العام أو الخاص⁴² ، لذا فطبيعة هذا المبحث تقتضي تقسيمه إلى مطلبين المطلب الأول المعنون بـ " مظاهر الاقتصاد الرقمي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع العام " أما المطلب الثاني فخصصناه لـ " معالم الاقتصاد الرقمي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الخاص.

³⁸ -شलगوم رحيمة ، المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعدة ،دار النشر بيت الأفكار الطبعة الأولى 2021 ص 3.

³⁹ - فريد النجار ، المنافسة و الترويج التطبيقي ،مؤسسة شباب الإسكندرية ، 2000 ص 11.

⁴⁰ - الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 ، المتعلق بالمنافسة ج.ر العدد 43 الصادرة في 20-07-2003 ، المعدل بالقانون رقم 12-08 المؤرخ في 25 يونيو سنة 2008 ج.ر العدد 36 الصادرة في 02-07-2008، المعدل و المتمم بالقانون 05-10 المؤرخ في 15 أوت 2010 ج.ر العدد 46 المؤرخة في 18-08-2010.

⁴⁰ - سليمة غدير احمد ، عيسى بهدي ، تن

⁴¹ - الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 ، المتعلق بالمنافسة ج.ر العدد 43 الصادرة في 20-07-2003 ، المعدل بالقانون رقم 12-08 المؤرخ في 25 يونيو سنة 2008 ج.ر العدد 36 الصادرة في 02-07-2008، المعدل و المتمم بالقانون 05-10 المؤرخ في 15 أوت 2010 ج.ر العدد 46 المؤرخة في 18-08-2010.

⁴² - سليمة غدير احمد ، عيسى بهدي ، تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ورقلة ، العدد 03/ ديسمبر 2015 ص 18 .

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: مظاهر الاقتصاد الرقمي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع العام

يعد القطاع العام من أهم القطاعات التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني من خلال "إيرادات الدولة" التي تتحصل عليها بفرض الضرائب في كل المجالات خاصة الاقتصادية و الدومين العام ، الجباية البترولية، خاصة "الصفقات العمومية" التي تعتبر أداة هامة لملء خزينة الدولة مع إمكانية لجوء المؤسسات لإبرام الصفقات العمومية للرفع من الإنتاج الوطني ، بالإضافة "للقطاع الاستثماري" الذي تتخذ فيه الدولة استراتيجيات لاستقطاب رؤوس الأموال سواء كان المستثمر أجنبيا أو وطنيا ، و بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة وفقا للمعايير الدولي لرقمنة الاقتصاد لذا سنتطرق لنقطتين مهمتين :

أولا: مجال المشاركة في الصفقات العمومية عن طريق البوابة الالكترونية

إن الصفقات العمومية عبارة عن مجال لصب الأموال العمومية و المجسدة لفكرة المرفق العام ومن أهم العقود الإدارية التي عرفها القانون رقم 12-23⁴³ المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية في مادته الثانية منه على أنها عقود تبرم بين المتعاملين الاقتصاديين لتلبية حاجيات المصلحة المتعاقدة ألا و هي الدولة، فباستقراء نصوصها نجد دعمها "لتنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" باعتبارها متعامل اقتصادي بصفة متعاقد أو مناول ، و هذا ما يجعلها تستفيد من "المعاملة التفضيلية"، و بالرجوع لنص المادة 58 من نفس المرسوم نجد أن المشرع خصص بعض الصفقات العمومية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتشجيعها على دخول السوق الوطنية من بوابة الصفقات العمومية ، تقابلها أحكام المادة 25 من قانون 02-17⁴⁴ التي تنص على أنه " بعنوان الصفقات العمومية تسهر المصالح المعنية للدولة و لواحقها على تخصيص جزء من هذه الصفقات للمنافسة فيما بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " و يتم ذلك إما بالطرق الكلاسيكية أو بالشكل الالكتروني عن طريق " بوابة الكترونية " في مجال الصفقات العمومية.

أولا : استحداث البوابة الالكترونية للصفقات العمومية

هي عبارة عن موقع الكتروني متخصص في تجميع المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية و التسجيل بها من قبل المصالح المتعاقدة و المتعاملين الاقتصاديين عن طريق الدعوة للمنافسة بشكل الكتروني و إيداع

⁴³ - قانون رقم 12-23 مؤرخ في 18 محرم عام 1445 الموافق لـ 5 أوت 2023 يحدد القواعد المتعلقة بالصفقات العمومية ج.ر.

51 الصادرة في 6 محرم عام 1445 هـ الموافق لـ 6 أوت 2023.

⁴⁴ - قانون رقم 02-17 مرجع سابق .

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العروض بالطريقة ذاتها ، و يتم ذلك عن طريق عملية التبادل الالكتروني⁴⁵. استحدثت هذه البوابة الالكترونية لأول مرة عن طريق المرسوم الرئاسي 10-236⁴⁶ المنظم للصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام الملغى ، ليحذو حذوه المرسوم الرئاسي⁴⁷ 15-247 الملغى من أجل تحقيق حماية المال العام و ضمان النزاهة و الشفافية بين المتنافسين و الانتقال التدريجي لتجسيد الإدارة الالكترونية⁴⁸، حيث نصت المادة 203 من مرسوم الرئاسي 15-247 على أنه "تؤسس بوابة الكترونية للصفقات العمومية، تسير من طرف الوزارة المكلفة بالمالية و الوزارة المكلفة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال " ، ليأتي القانون الجديد لسنة 2023 المذكور سابقا في المادة 106 مؤكداً على ذلك ، و على أن يحدد ذلك بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالمالية و الوزير المكلف بتكنولوجيات الإعلام والاتصال مع تحديد محتوى البوابة الالكترونية عن طريق التنظيم ألا و هو القرار الوزاري⁴⁹ المؤرخ في 17 نوفمبر 2013 الذي يحدد محتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية و كفاءات تسييرها بالطريقة الالكترونية و الساري النفاذ رغم إصدار القانون الجديد.

من هنا نلاحظ أنه هنالك نية الاتجاه نحو تكريس التعاملات الالكترونية وفقاً لمقتضيات القانون العام دون المساس بمبادئ التي تحكم الصفقات العمومية .

ثانيا : كفاءات تبادل المعلومات الالكترونية لإبرام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للصفقة العمومية

تتم عملية إبرام المؤسسة الصغيرة و المتوسطة للصفقة العمومية حسب الفصل السادس من المرسوم الرئاسي 15-247 السالف الذكر مع الإشارة لما جاء به للقانون الجديد لسنة 2023 بقسمه الأول المعنون بـ

⁴⁵ - والي عبد اللطيف ، ديدن جمال الدين ، استحداث مفهوم البوابة الالكترونية في مادة الصفقات العمومية ، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ،

العدد الأول ، المجلد الرابع ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، مارس 2019 ص 150.

⁴⁶ - المرسوم الرئاسي 10-236 المؤرخ في 28 شوال عام 1436 هـ الموافق لـ 7 أكتوبر 2010 ج.ر. العدد 58 المنظم للصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام .

⁴⁷ - المرسوم الرئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 هـ الموافق لـ 16 سبتمبر 2015 يتضمن المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام ج.ر. العدد 50 الصادرة في 6 ذي الحجة عام 1436 هـ الموافق لـ 20 سبتمبر 2015.

⁴⁸ - ولد علي تافاريناس ، مشاركة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصفقات العمومية عبر البوابة الالكترونية ، الملتقى العلمي الوطني الافتراضي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعد ، بتاريخ 28/29/30 سبتمبر 2020 ص 232.

⁴⁹ - القرار الوزاري المؤرخ في 13 محرم 1435 هـ الموافق في 17 نوفمبر 2013 الذي يحدد محتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية و كفاءات تسييرها بالطريقة الالكترونية ج.ر. العدد 21 الصادرة في 9 أبريل 2014.

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

"الاتصال بالطريقة الإلكترونية ككيفية أولى و القسم الثاني المعنون بـ "تبادل المعلومات الإلكترونية" ككيفية ثانية .

1-الاتصال بالطريقة الإلكترونية :

باستقراء المادة 7 من القرار الوزاري المحدد لمحتوى البوابة الإلكترونية لسنة 2013 المذكور سابقا كإمكانية تسير عمليات التبادل الإلكتروني ، التمرن على التعهد و الإضاء الإلكترونيين و التعرف على الدلائل التفاعلية لمستعملي البوابة و كل هذا عبر البوابة المسيرة من قبل وزارة تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال و وزارة المالية.

2-الدعوة إلى المنافسة الكترونيا :

طبقا للمادة 107 من القانون رقم 23-12 السالف الذكر على أنه وضع وثائق الدعوة للمنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المترشحين للصفقات العمومية الحصول على ردودهم بالطريقة الإلكترونية حسب الجدول المحدد في المرسوم مع تحديد عنوان تميل الوثائق ، إلا أنه من خلال عبارة "يمكن " نجد أن الإعلان الإلكتروني غير ملزم للمصالح المتعاقدة عكس الإعلان الصحفي و الإعلان في النشرة الرسمية للمتعاقل العمومي ، وبالتالي نجد القانون الجديد يحتفظ بما جاء به المرسوم الرئاسي الملغى لسنة 2015 السالف الذكر .

ثانيا: مجال اللجوء للاستثمار عن طريق رقمنة العمليات الاستثمارية

يعتبر القطاع الاستثماري من أهم القطاعات الحيوية الدافعة لتحسين الوضعية الاقتصادية للدولة وفقا لآليات تكرر التطبيق العملي لمبدأ التجارة و الاستثمار و المقابلة المنصوص عليه في المادة 61 من التعديل الدستوري لسنة 2020 ، حيث يفرض هذا المجال نفسه كمؤشر اقتصادي في التصنيفات العالمية التي تنظر لمدى توفر مناخ الاستثمار المستقطب لرؤوس الأموال ، لهذا نجد علاقة وطيدة بين الاستثمار و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار الاقتصاد الرقمي ، كون الاستثمار آلية لتحسين التنافسية هذه المؤسسات يمكنها من الحصول على معاملات تفضيلية في إطار قانوني بمواكبتها للعصرنة ، و يظهر ذلك من خلال :
أ- قد تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مستثمر معنوي وطني ، كونها " مؤسسة إنتاج السلع أو خدمات " من نص المادة 5 قانون 17-02 التي تقابلها المادة 4 من قانون 22-18⁵⁰ في الفقرة 1 " تخضع لأحكام هذا القانون ، الاستثمارات المنجزة من خلال : "اقتناء الأصول المالية أو غير المالية التي تندرج

⁵⁰ - قانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022 يتعلق بالاستثمار ج.ر العدد 50.

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مباشرة ضمن نشاطات إنتاج السلع أو الخدمات في إطار إنشاء أنشطة جديدة و توسيع قدرات الإنتاج و / أو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج".

نلاحظ من نص المادة أنه يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة اللجوء إلى الاستثمار بأنواعه سواء كان استثمار الإنشاء ، استثمار التوسع ، استثمار إعادة التأهيل أو نقل أنشطة من الخارج و هذا طبقا للمادة 5 فقرة 4/3/2 إلا أنه على هذه المؤسسات مواكبة عصرة قطاع المؤسسات تطبيق التحول التكنولوجي و تطوير الابتكار و اقتصاد المعرفة في نشاطاتها و تعاملاتها خاصة أن قانون الاستثمار الجديد 18-22 جاء في مادته الثانية فقرة 4 و 5 مشجعا على " تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة " .

ب-استحداث قانون الاستثمار الجديد في نص المادة 23 منه فضاءا افتراضيا تطبيقا لاستراتيجية رقمنة الإجراءات المتصلة في إطار "تقريب المستثمر من الإدارة المختصة" و محاربة البروقراطية ، هذا الفضاء المسمى بـ " منصة رقمية للمستثمر " ، و التي تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة ، لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر ، و العرض العقاري و التحفيزات و المزايا المرتبطة بالاستثمار و كذا الإجراءات ذات الصلة ، بالإضافة إلى أنه تسمح بإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات و القيام بواسطة "الانترنت" بجميع الإجراءات المتصلة بالاستثمار ، كون هذه المنصة متصلة بينيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات و الإدارات المكلفة بالعملية الاستثمارية .

و بالتالي ، فانه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنظمة معلوماتية تسييرية تنسيقية يشرف عليها أشخاص تتكفل بعملية البحث عن الاستثمارات الملائمة لنشاطها و المتوفرة معلوماتها عبر المنصة الرقمية للمستثمر في سواء كان في إطار إنتاج سلع أو تقديم خدمات .

ج-مسايرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتطور التكنولوجي بتطوير منظومتها الالكترونية للحصول على مزايا الممنوحة في إطار الاستثمار خاصة الاستفادة من نظام "الاستثمارات المهيكلية" كون قانون الاستثمار اشترط في المادة 30 منه " استحداث مناصب شغل" التي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عبر استقطاب العنصر البشري و "الاستثمار في الموارد البشرية" و امتصاص البطالة ، و ذلك بإطلاق هذه المؤسسات لعروض عمل عبر "مواقع توظيف الكترونية جزائرية" كوسيط بين أصحاب المؤسسات و الباحثين عن العمل من بينها :

1-مواقع توظيف الكترونية جزائرية : هنالك موقعين مهمين في الجزائر و هما :

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- موقع **Emplotic** ، المنشأ في سنة 2006 بمعدل 1150 ألف متصفح في الشهر و الأول في الجزائر في مجال التوظيف الذي يسمح بتسجيل المؤسسات والشركات والباحثين عن العمل بفتح حسابات إلكترونية تتضمن سيرهم الذاتية⁵¹ عبر موقع www.emplotic.com .

- موقع **Tawdif** ، المنشأ سنة 2007 بمعدل 700 ألف متصفح في الشهر و يحتل المرتبة الثانية لمواقع التوظيف الجزائرية⁵² ، رابط الموقع www.tawdif.com .

2-وكالات متخصصة للحد من البطالة : عملت الجزائر من خلال وضع برامج لترقية الشغل عبر استخدام "تقنيات الإدارة الإلكترونية" و إنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها من أهمها :

-الوكالة الوطنية للتشغيل **ANEM**، وهي مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام لمرسوم تنفيذي رقم 66-77⁵³ مهمتها الأساسية تكمن في تنظيم سوق الشغل و تسيير العرض و الطلب من أجل التقريب بين طالبي العمل و أصحاب العمل منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الموقع الإلكتروني للوكالة WWW.ANEM.DZ .

-الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية **ANADE**، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 20-329⁵⁴ موازنة لدسترة حرية المقاول في المادة 61 من التعديل الدستوري لسنة 2020 بالمفهوم الواسع كحرية المقاولاتية الإلكترونية ، و تعد هذه الوكالة الجديدة امتدادا للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب المنشأة آنذاك، حيث تعمل الوكالة المستحدثة على تشجيع خلق النشاطات الاقتصادية منها الاستثمار من طرف أصحاب المبادرات كمؤسسي المؤسسات المصغرة و المؤسسات الناشئة ، بالسهر على عصنة و توحيد معايير إنشاء المؤسسات المصغرة و تشجيعها على الاستثمار عن طريق الشراكة مع الوكالات الأجنبية بتوفير منصات الإلكترونية للاستعلام و التواصل أو الاستفسار⁵⁵ عن كفاءات الحصول على دعم الوكالة و مرافقتها و ذلك عبر موقع www.Anade.dz .

⁵¹- www.emplotic.com consulté le 01/06/2023.

⁵²- www.tawdif.com consulté le 01/06/2023.

⁵³ - المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 19 محرم 1427 الموافق لـ 18 فيفري 2006 يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية و كفاءات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية ج.ر العدد 09 الصادرة في 19 فيفري 2006.

⁵⁴ - المرسوم التنفيذي 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني 1442 الموافق لـ 22 نوفمبر 2020 المنشأ للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ج.ر العدد 70 الصادرة في 25 نوفمبر 2020.

⁵⁵ - بودة فاطمة فعالية الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر دراسة تحليلية المركز الجامعي آفلو مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية و المالية المجلد 6 العدد 01 2022 ص 112/113.

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

و بناءا على ما تم ذكره نجد أن تشجيع قانون الاستثمار لتعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة و لتدعيم تنافسية الاقتصاد الوطني الذي يتشكل بنسبة كبيرة من قطاع المؤسسات ،خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلعب دورا هاما في دفع عجلة النمو الاقتصادي و الاجتماعي ضرورة حتمية على المؤسسات تبنيها في منظومتها المعلوماتية و الإدارية و مواكبة الرقمنة .

المطلب الثاني: معالم الاقتصاد الرقمي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الخاص

أصبح القطاع الخاص مصدرا هاما لدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الدولة خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر بعد تبنيها صراحة لنظام اقتصاد السوق الحر" منذ 1996 إلى غاية اليوم عن طريق "الخصوصية" و تحويل سياسة "التنظيم الاقتصادي La Réglementation économique " إلى سياسية "الضبط الاقتصادي La régulation économique " ، بفتح المجال للخواص بالمبادرة في الإنتاج أو تقديم خدمات أو بعض نشاطات كانت محتكرة من قبل الدولة التي أصبح لها وظيفة ضبطية عن طريق سلطات الضبط الاقتصادي خاصة في القطاع المؤسستي مع إدخال الرقمنة الاقتصادية للمؤسسات مواكبة للعصرنة المؤسستية ، سنتطرق إلى قانونين مهمين من ناحية القطاع الخاص و هما :

أولاً: قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون التوجيهي 17-02

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيز الأساس في إنعاش الاقتصاد الوطني ألا و هو اقتصاد السوق الحر و هو الذي يجمع بين ايجابيات النظام الاقتصادي الاشتراكي وبين ايجابيات النظام الاقتصادي الرأسمالي ، لهذا جاء القانون التوجيهي 17-02 المذكور سابقا لتعزيز مكانتها في السوق التنافسي و أهمية تبنيها للرقمنة الاقتصادية كآلية تدعم تنافسيتها ، حيث نجد أن المشرع جسد استراتيجيات استخدام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتكنولوجيات الحديثة و شجع من خلال المادة 15 على تعزيز استخدام التكنولوجيات الحديثة و الابتكار في المؤسسات كضرورة حتمية للتصنيف وفقا لمعيار الرقمنة في القطاع المؤسستي .

بالإضافة لذلك نجد أيضا إلزامية بعض الهيئات و الإدارات المنصوص عليها في المادة 35 من القانون التوجيهي 17-02 السالف الذكر كالمركز الوطني للسجل التجاري و الإدارة الجبائية و جمعية البنوك و المؤسسات المالية بتزويد منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف المعلومات المحينة المتضمنة في البطاقات التي تحوزها ، و من الملاحظ بروز معيار الرقمنة كمعيار

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حديث الساعة الذي يعكس مدى قدرة المؤسسة في استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج و التسويق الالكتروني للمنتجات و الكيفيات الاستقطابية في تقديم الخدمات ، فهو معيار جديد يساهم في تحسين تنافسية المعاملات الالكترونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الأسواق في ظل التجارة الالكترونية.

ثانيا: المعاملات التجارية في القطاع المؤسساتي حسب قانون التجارة الالكترونية 05-18⁵⁶

تعد العولمة من الظواهر التي اكتسحت الساحة العالمية على الصعيد الثقافي و الاجتماعي و على وجه الخصوص الصعيد الاقتصادي الذي شهدت عدة تطورات من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي ، حيث يقوم النشاط الاقتصادي التقليدي على أساسيات كلاسيكية بالدرجة الأولى و هي المعاملات التجارية القائمة على السرعة التي تشكل الركيزة المثلى لتسهيل عملية انجاز الأنشطة التجارية، إلا أنه برز شكل جديد من أشكال المعاملات التجارية⁵⁷ يقوم على أساس سرعة تدفق المعلومات و الاستجابة للتغيرات و هو ما يطلق عليه التجارة الالكترونية .

عرفها المشرع الجزائري في قانون 05-18 في مادته 6 فقرة 1 على أنها "النشاط الذي يقوم بموجبه المورد الالكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع أو خدمات عن بعد لمستهلك الالكتروني عن طريق الاتصالات الالكترونية " .

لذا يمكن القول أن التجارة الالكترونية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساهمت في إدماج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حركة التجارة الدولية الالكترونية و بالتالي فالتجارة الالكترونية ضرورة ملحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المحيط التنافسي و من مظاهر التأثير كالتالي :

أ - بما أن التجارة الالكترونية عبارة عن أنشطة إنتاج السلع و الخدمات حسب منظمة التجارة العالمية OMC و بما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤسسات إنتاج سلع و خدمات فمعظمها اعتمدت على التجارة الالكترونية وفقا لنشاطها الاقتصادي في إطار التسويق الالكتروني للسلع ككيفية تقديم الخدمات عبر مواقع تجارية افتراضية موثوقة عن طريق إعلانات أو اشهارات هدفها استقطاب الزبائن و تسمح لهم بالشراء عبر شبكة الانترنت مثلا عبر موقع واد كنيس Oued Kniss أو موقع جوميا Jumia .

ب- اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تقنيات الدفع الالكتروني في الالتزامات و الحقوق مع عملائها ، خاصة في جائحة كورونا COVID 19 ، حيث يعد الدفع الالكتروني عنصرا أساسيا للبنية التحتية

⁵⁶ - قانون 05-18 مؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق 10 ماي 2018 يتعلق بالتجارة الالكترونية ج.ر العدد 28.

⁵⁷ - رحالي سيف الدين ، عباس فريد ، شروط ممارسة التجارة الالكترونية على ضوء القانون 05-18 ، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية تبيزة ، العدد الثامن ، جانفي 2020 ص 70 .

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للتجارية الإلكترونية ، و يتم ذلك خلال العقود التجارية الإلكترونية التي تعد عقودا تبرم عن بعد دون الحضور الفعلي و المتزامن للأطراف ، باللجوء الحصري لتقنيات الاتصال الإلكتروني طبقا للمادة 6 فقرة 2 ، بالإضافة لاستخدام وسائل دفع الكترونية بين المؤسسة مع غيرها من المؤسسات أو العملاء و تنفذ عن طريقها التزامات المعاملات التجارية الإلكترونية ، كبطاقات الدفع الإلكتروني و السندات التجارية الإلكترونية كالشيكات الإلكترونية الخ..

ج- قيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في **السجل التجاري الإلكتروني** كحتمية لعصرنة رقابة نشاطات المؤسسات ، حيث ألزم المرسوم التنفيذي رقم 22-50⁵⁸ المحدد لنموذج مستخرج السجل التجاري بواسطة إجراء الكتروني في مادته الأولى في الفقرة الثانية بعدم قبول المعاملات التجارية إلا بالمستخرجات التجارية الصادرة بواسطة اجراء الكتروني عن طريق تعديل المؤسسة للسجل التجاري للحصول على رمز " ش .ت . "

خاتمة :

و ختاماً لدراستنا ، يتضح لنا أن الاقتصاد الرقمي ضرورة حتمية فرضتها التغيرات التي شهدها العالم في الساحة الاقتصادية و أن على القطاع المؤسسي العمل بتقنياته لتطوير بنيته التحتية و مساره العملي، و باعتباره اقتصاد قائم على أسس تدعم توسعه منها تكنولوجيات الاتصال و الإعلام و التجارة الإلكترونية نجد أنه من الداعمين لتنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة الاقتصادية خاصة على المستوى الوطني ، بتوفير المناخ الملائم للتنافسية من خلال تسهيلات عديدة منها توفير التكنولوجيا الحديثة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للدخول في السوق الوطنية من خلال الصفقات العمومية و الاستثمار ووفقا لتقنيات التجارة الإلكترونية ، و بالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية وفقا لما تتطلبه مبادئ العدالة الاجتماعية . و في هذا السياق استتبطننا بعض **النائج** و المتمثلة في :

-الاقتصاد الرقمي وليد التصور الجديد للفكر الاقتصادي المتزامن مع تطور التكنولوجيا في العالم .

- التجارة الإلكترونية مرتكز اقتصادي لإبراز معالم الاقتصاد الرقمي في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

⁵⁸ - المرسوم التنفيذي رقم 22-50 المحدد لنموذج مستخرج السجل التجاري بواسطة إجراء الكتروني المؤرخ في 20 جمادى الثانية

1443 الموافق لـ 23 جانفي 2023 ج.ر العدد 07.

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-اعتراف التشريع الدستوري مؤخرا بحرية المقاولاتية عزز من الإقبال على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة تدعيمية لدفع بعجلة الاقتصاد و إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية باعتبارها بديل تنموي لتحسين سياسية التوظيف من خلال امتصاص البطالة و الاستثمار في العنصر البشري.

-دعم تقنيات الاقتصاد الرقمي لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل السوق الحر التنافسي.

وبما أن للتجسيد الفعلي للاقتصاد الرقمي في قطاع المؤسساتي تعتيه عوائق تؤثر على مسار تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ارتأينا لاقتراح التوصيات التالية و على وجه الخصوص :

-وضع منظومة قانونية بتحديث نصوص تتماشى مع رقمنة الاقتصاد في القطاع المؤسساتي.

-ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية بتوفير التكنولوجيا الحديثة للعنصري البشري عن طريق التكوينات ذات الصلة بالتقنيات الرقمية وفقا لمقتضيات التجارة الالكترونية.

-السهر على توسيع نطاق الاقتصاد الرقمي في الجزائر للانخراط في منحنيات العولمة الاقتصادية وفقا لمقاييس عالمية للظفر بمكانة دولية تستحق التقدير .

- تعزيز ثقافة المقاولاتية في الوسط الاجتماعي لزيادة حجم الإنتاج الوطني

- السعى نحو تطوير التعاملات الاقتصادية بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الشركات الكبرى عن طريق استراتيجيات الشراكة و التنسيق الاقتصادي.

قائمة المصادر و المراجع :

أولا : النصوص القانونية

أ-الدستور الجزائري :

- المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فبراير سنة 1989، المصادق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989 جريدة الرسمية العدد 9 .

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 7 ديسمبر 1996 المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996 ، الجريدة الرسمية العدد 76 الصادرة في 08 ديسمبر 1996.

- المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020 ، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري ، المصادق عليه في استفتاء الأول من نوفمبر سنة 2020 ، الجريدة الرسمية العدد 82 الصادرة في 30 ديسمبر 2020.

ب-القوانين :

- قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة في 12 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 11 يناير 2017.

- قانون 18-04 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق لـ 10 ماي 2018 الجريدة الرسمية العدد 27 ص 6.

- قانون 18-05 مؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق 10 ماي 2018 يتعلق بالتجارة الالكترونية ج.ر العدد -28

- قانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022 يتعلق بالاستثمار ج.ر العدد 50.

- قانون العضوي 23-14 مؤرخ في 10 صفر 1445 الموافق لـ 27 أوت 2023 المتعلق بالإعلام ج.ر العدد 56 الصادرة في 12 صفر 1445 هـ الموافق لـ 29 أوت 2023.

ج-الأوامر :

- الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 ، المتعلق بالمنافسة ج.ر العدد 43 الصادرة في 20-07-2003 ، المعدل بالقانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 يونيو سنة 2008 ج.ر العدد 36 الصادرة في 02-07-2008، المعدل و المتمم بالقانون 10-05 المؤرخ في 15 أوت 2010 ج.ر العدد 46 المؤرخة في 18-08-2010.

د-المراسيم :

- المرسوم الرئاسي 10-236 المؤرخ في 28 شوال عام 1436 هـ الموافق لـ 7 أكتوبر 2010 ج.ر العدد 58 المنظم للصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام .

- المرسوم الرئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 هـ الموافق لـ 16 سبتمبر 2015 يتضمن المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام ج.ر العدد 50 الصادرة في 6 ذي الحجة عام 1436 هـ الموافق لـ 20 سبتمبر 2015.

- المرسوم التنفيذي 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني 1442 الموافق لـ 22 نوفمبر 2020 المنشأ للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ج.ر العدد 70 الصادرة في 25 نوفمبر 2020.

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المرسوم التنفيذي رقم 22-50 المؤرخ في 20 جمادى الثانية 1443 الموافق لـ 23 جانفي 2023 المحدد لنموذج مستخرج السجل التجاري بواسطة إجراء إلكتروني ج.ر العدد 7.

- القرار الوزاري المؤرخ في 13 محرم 1435 هـ الموافق لـ 17 نوفمبر 2013 الذي يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية و كفاءات تسييرها بالطريقة الإلكترونية ج.ر العدد 21 الصادرة في 9 أفريل 2014.

ثانيا : الكتب

أ-باللغة العربية :

- جمال داود سليمان ، اقتصاد المعرفة ، الطبعة الأولى ، دار البازوري للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2009 .
- حسن عماد ماكري ، ليلي حسن السيد ، الاتصال و نظرياته المعاصرة ، الدار المصرية ، القاهرة ، 2003.
- خضر مصباح الطيطي ، التجارة الإلكترونية و الأعمال الإلكترونية دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان 2008 .
- شلغوم رحيمة ، المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعدة ، دار النشر بيت الأفكار الطبعة الأولى 2021.
- عاشور عبد الجواد ، بعض جوانب النظام القانوني في أسواق رأس المال ، دار النهضة العربية ، 1995 .
- غسان قاسم اللامي ، ادارة التكنولوجيا ، مفاهيم و مداخل تقنيات تطبيقات ، طبعة 1 ، دار المناهج ، عمان ، 2006 .
- فريد النجار ، المنافسة و الترويج التطبيقي ، مؤسسة شباب الإسكندرية ، 2000.

ب-باللغة الأجنبية :

- Don Tapscott ,Digital Economy ,20TH Anniversary Edition ,p 2
- Francis Merlin , B2B Stratégie de communication , deuxième tirage , Edition d'organisation , paris , France 2001 p 25
- Olivier .Bosmel , Giles Leblanc « qu'est que l'économie numérique » CERNA ,France , 1999 p 3/5

ثالثا : الرسائل و المذكرات

- رحالي سيف الدين ، الضمانات القانونية لحماية المستهلك الإلكتروني ، أطروحة الدكتوراة تخصص قانون خاص ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بومرداس 2024 ص 2.

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-حسين العلمي ، دور الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في تحقيق التنمية المستدامة ، ماجستير تخصص إدارة الأعمال التنمية المستدامة ، جامعة قسنطينة 2013.

- صراع كريمة ، واقع و آفاق التجارة الالكترونية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، تخصص استيراتيجية 2014 .

رابعاً: المقالات

-العلمي بيلة لزرق ، حاج بن زيدان ، الاقتصاد الرقمي الفجوة الرقمية ، حالة الجزائر ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة مستغانم 2017 .

-بن ونيسة ليلي ، اقتصاد المعرفة و النمو الاقتصادي في الجزائر ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة ، العدد ، جامعة معسكر ، الجزائر ص87 .

-آيث قاسي عزو رضوان ، بن زيدان الحاج ، التجارة الالكترونية كمظهر من مظاهر الاقتصاد الرقمي ، مجلة الدراسات التسويقية و إدارة الأعمال بشار المجلد 2 ، العدد 1 ، جانفي 2018.

-عدنان مصطفى البار ، تقنيات التحول الرقمي ، كلية الحاسبات و تقنية المعلومات ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية 2018.

-الهام يحيوي ، سارة قرابصي ، التسويق الرقمي ، كيفية تطبيق التحول الرقمي في مجال التسويق ، مجلة التنمية الاقتصادية ، جامعة الوادي ، الجزائر ، المجلد 4 العدد 2 كانون الأول 2019 .

-نمر ربيعة ، دور البورصة في تفعيل التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة العدد 1 /2016.

- لكل نورة ، فرقاني قويدر نور الاسلام ، الاقتراض المصرفي كخيار تمويلي لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، جانفي 2024 ، مجلد 08 العدد 1 ص 26.

-موارد خطاب ، نشاط بورصة الجزائريين الواقع و المأمول ، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد 22/العدد 01 2022 المركز الجامعي تمنراست الجزائر .

-شقيب عيسى، أزغار يحي، محاولة قياس كفاءة السوق المالية الجزائرية مقارنة بتونس أعقاب الأزمة المالية العالمية . المجلة -الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية ، العدد السابع .

- سليمة غدير احمد ، عيسى بهدي ، تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد 03/ ديسمبر 2015 ص 18 .

- والي عبد اللطيف ، ديدن جمال الدين ، استحداث مفهوم البوابة الالكترونية في مادة الصفقات العمومية ، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ، العدد الأول ، المجلد الرابع ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، مارس 2019 .

الاقتصاد الرقمي كدعامة أساسية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- شلغوم رحيمة ، المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعدة ، دار النشر بيت الأفكار الطبعة الأولى 2021.
- بودة فاطمة فعالية الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر دراسة تحليلية المركز الجامعي آفلو مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية و المالية المجلد 6 العدد 01 2022 .
- رحالي سيف الدين ، عباس فريد ، شروط ممارسة التجارة الالكترونية على ضوء القانون 05-18 ، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، العدد الثامن ، جانفي 2020 .

خامسا: أشغال الملتقيات

- علاوي محمد لحسن ، مولاي لخضر عبد الرزاق ، مداخلات آليات التجارة الالكترونية كأداة لتفعيل التجارة الالكترونية البينية ، الملتقى الدولي الرابع ، عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ، المركز الجامعي خميس مليانة 27/26 أبريل 2011 .
- كمال رزيق ، فطوم معمر ، مداخلة بعنوان التجارة الالكترونية كمحرك للاقتصاد الافتراضي ، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية ، المركز الجامعي خميس مليانة 14/13 مارس 2012.
- موسى رحماني ، نحو توظيف انساني لمنتوج المعرفة ، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة ، كلية العلوم الاقتصادية بسكرة 2005.

سادسا :المواقع الالكترونية

- www.emplotic.com
- www.tawdif.com
- www.ANEM..dz
- www.Unicetral.org
- www.sgbv.dz